أمين دراوشة (*)

ملامح النظام الإثنوقراطي في إسرائيل

[قراءة في كتاب حول سياسة إسرائيل الإثنية في مجالي الأرض والهوية]

- اسم الكتاب: «الإثنوقراطيّة- سياسات الأرض والهويّة في إسرائيل/ فلسطين»
- اسم المؤلف: أورن يفتاحئيل
- الترجمة عن الانكليزية: سلافة حجّاوي
- إصدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، ٢٠١٢

مقدمة

يقــوم الكاتب أورن يفتاحئيل في كتابه هذا بدراســة النظام الإثنوقراطي بشكل عام، ويوضح تجلياته في إسرائيل في مختلف المجالات.

ويهتم في دراسته بالنظم الإثنوقراطية التي تدعي الديمقراطية عبر ممارسة بعض آلياتها كالانتخابات، والنظام البرلماني وغيرها، والتي تحاول من خلال ذلك تســهيل عمليات التوســع والسيطرة على الأقليات.

ويوضــح المؤلف الارتباط العضوي بــين القومية والدين الذي يتم تأسيسه ومأسسته. ومن خلال منظوره للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني من ناحية سياسية- جغرافية، على اعتبار أن الصراع هــو صــراع على الأرض والهوية، فإنه يصــل في تحليله إلى أن

(*) قاص وباحث- رام الله.

الصهيونية هي حركة استعمارية، تهدف إلى الاستيلاء على الأرض، وتوطين اليهود فيها ليصبحوا سكانا محليين.

ويتناول في كتابه دور كل من آرييه شارون وأريئيل شارون في عملية التخطيط المكاني، وإقامة نظام الفصل في إسرائيل / فلسطين. ويسهب المؤلف في حديثه عن بدو النقب، ويدرس وضعهم كنموذج للاستعمار، حيث يتم الاستيلاء على ممتلكاتهم وتهميشهم واعتبارهم جماعة أقل مرتبة من اليهود.

وفي فصليه الأخيرين يتناول الكتاب موضوع القدس وأهميتها الجغرافية والسياسية لكل من إسرائيل وفلسطين، ليصل إلى طرحه حول إقامة عاصمة واحدة ثنائية القومية.

وفي النهاية يناقش نظرته لحل الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني، والتي تقوم على «القومية الثنائية التدرّجية» من أجل القضاء على المحاولات الإثنية التي تهدف إلى السيطرة والتوسع عبر الحواجز والجدران العازلة.

ويبقى أن نقول إن المؤلف أورن يفتاحئيل، وإن ناقش قضايا حساسة وتمس دولة إسرائيل في الصميم، وقدم في كتابه أفكاره الخاصة حول الإثنوقرطية، والطريقة التي تستطيع فيها إسرائيل التخلص من الاحتلال الذي يهدد كيان الدولة وديمقراطيتها، إلا أنه لم يكن الأول، حيث ناقش العديد من الباحثين الإسرائيليين قضايا الديمقراطية الإسرائيلية والإثنوقراطية والديموس والاحتلال. فالبروفسور سامي سموحة سبق له أن بحث في الديمقراطية الإثنية وطبقها على إسرائيل، واعتبرها تأتي في مرتبة متأخرة في سلم الأنظمة الديمقراطية، ووصل في استنتاجاته إلى أنه لا يمكن وضع إسرائيل في خانة الدول الليبرالية أو الجمهورية.. وأنها تشبه دولا مثل سلوفاكيا ولاتفيا، أي تقع فيما سماه الأنظمة الديمقراطية المشوهة.

وشلومو ساند في كتابه «اختراع الشعب اليهودي»، ناقش قضية «روابط الدم القائمة بين أفراد العائلة الإسرائيلية»[1]، والفصل الإثني، وتعامل إسرائيل مع مواطنيها العرب بأنهم أقل شأنا، ويجب أن يرتضوا بفتات الديمقراطية الإسرائيلية[1]، التي تمارس بحقهم الإقصاء والتمييز. وطرح رؤيته للحل القائم على دولة ديمقراطية ثنائية القومية، مع تحذير أنه لا يجوز أن يتحول اليهودي إلى أقلية في دولته بين عشية وضحاها، وهذا شبيه فيما يطرحه يفتاحئيل، الذي يرى الحل للصراع عن طريق انشاء دولة ثنائية القومية بشكل تدريجي.

كما ناقش كل من أرئيلا أزولاي وعدي أوفير في كتابهما «نظام ليس واحدا» موضوعات الديمقراطية والإثنية والاحتلال، وتحدثا عن النظام الإسرائيلي الذي يقيم سلطة قانون تتضمن قواعد اللعبة الديمقراطية، ولكنه يمارس التمييز الإثني بحق المواطنين العرب الإسرائيليين ويقيم في الوقت ذاته فصلا إثنيا للشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال في حدود ١٩٦٧، ويبقيه تحت طغيان آلته العسكرية.

النظام الإثنوقراطي

يتناول الكاتب في دراسته تعريفا للنظام الإثنوقراطي، ويعمل على توضيح تطبيقاته في إسرائيل في مختلف المجالات.

فيقول إنه نظام مميز وخاص، يعمل على تسهيل التوسع والسيطرة على الإقليم المتصارع عليه والمبالغة في فرض الإثنية للأمة المميزة. و»توصف النظم السياسية بأنها أطر شرعية، وسياسية وأخلاقية مهمتها إقرار كيفية توزيع السلطة والموارد. وهي تجسد هوية مجتمع سياسي ما وغاياته، وأولوياته العملية، فالدولة هي المشكل الرئيس للنظام» (ص٢٠) حيث توفر له كل ما يلزم من مؤسسات وقوانين وآليات تعطيه الشرعية لممارسة العنف من أجل تحقيق المشاريع التي يبتغيها النظام.

والنظم الإثنية لها أشكالها، فهناك النظم الدكتاتورية، أو التي تطبق إستراتيجيات عنيفة للتطهير العرقي الإثني كما حدث في صربيا. غير أن المؤلف مهتم بالنظم الإثنية التي تدعي الديمقراطية وتمارس عدة آليات ديمقراطية كالانتخابات والنظام البرلماني.. وعلى الرغم من ذلك «فإن هذه الأنظمة تسهّل عمليات التوسع غير الديمقراطي للإثنية المهيمنة، ولذلك يمكن وصفها بأنها نظم إثنية مفتوحة» (ص٢٠) أي لديها شره للسيطرة والتوسع. ويعطي المؤلف أمثلة على ذلك بدول مثل: صربيا، وسريلانكا، وإسرائيل.

ويتحدث الكاتب عن الارتباط العضوي بين القومية والإثنية مع الدين الذي أتم مأسسته وتسييسه، حيث يتأثر الدين بالنضالات القومية الحديثة، كما يتأثر النضال القومي الإثني بالروايات الدينية. وتكون الأنظمة الإثنية مسلحة بأجهزة أيديولوجية وثقافية تعمل على إضفاء الشرعية على الواقع المسخ الذي أنتجته وترعاه. حيث يتم تأليف روايات تاريخية مزيفة حول أحقية الجماعة الإثنية المسيطرة على الأرض، وتتضمن التقليل من شأن الآخر المنافس، وتزداد الروايات قسوة عندما يتعلق الأمر بصراع بين مستوطنين وسكان أصلانيين، كما هو الأمر في فلسطين.

ويركز الكاتب على العنصر الأكثر مركزية، الذي يحتاجه إقامة مجتمع إثنوقراطي، وهو السيطرة على الأرض– الوطن. ويلج إلى الصراع الصهيوني– الفلسطيني من منظور جغرافي– سياسي

ويصل الكاتب إلى أن إسرائيل ما هي إلا دولة إثنية ليست ديمقراطية إذ تترسخ في دستورها كل الامتيازات الخاصة بالجماعة المسيطرة، وذلك عبر «عدد من القوانين الأساسية الأكثر أهمية، من ضمنها قوانين العودة والمواطنة والقانون الأساس: الكنيست (الفقرة ٧أ) التي تعرف إسرائيل بأنها دولة الشعب اليهودي، وتحصر حق الترشح للانتخابات النيابية في أولئك الذين يقبلون بكون إسرائيل دولة الشعب اليهودي» (ص١٢٠).

أساسه الصراع على الأرض- المكان والهوية. ويتحدث عن الصهيونية كحركة استعمارية، هدفت إلى طرد السكان الأصليين وإحلال اليهود مكانهم، لذلك عملت الصهيونية على نقاء الفضاء الصهيوني، فصكت الجملة الشهيرة «شعب بلا أرض لأرض بلا شعب» بهدف «تحقيق أقصى ما يمكن من السيطرة اليهودية ومن اليهودية الترابية والاقتصادية والاجتماعية» (ص٦٩).

ويعزو الكاتب النجاح الذي حققته الصهيونية إلى تقديم صراعها على أرض فلسطين على أنه كفاح من أجل التحرر من الاستعمار البريطاني، وبهذا حصلت على الشرعية اليهودية والدعم الدولي.

وبعد اتضاح أهداف المشروع الصهيوني، ثار الغضب الفلسطيني وتوج بثورة ١٩٣٦، ولكن البريطانيين أخمدوها بقسوة وعنف. ثم كانت النكبة ومن بعدها النكسة، والسيطرة الصهيونية على كامل الأرض الفلسطينية، إذ عملت الصهيونية على زرع المستوطنات في كل مكان، وبلغت الإثنوقراطية ذروتها بوصول اليميني بيغن إلى الحكم لعام ١٩٧٧، حيث شرعت «السياسات الإسرائيلية تختلق 'وقائع غير قابلة للإلغاء على الأرض' ومنع إمكانية إعادة تقسيم إسرائيل/ فلسطين» (ص٧٩) عبر حركة الاستيطان الشامل في الضفة الغربية.

ويتناول أيضا الانتفاضتين الفلسطينيتين، واتفاقية أوسلو، ودور إسرائيل في فشل مباحثات السلام، من خلال الاستمرار في الاستيطان وتهويد القدس.

ويناقش المؤلف في الفصل الثالث سؤالا مهما: هل إسرائيل دولة ديمقراطية كما يقول الباحثون الإسرائيليون؟ ويتوصل إلى أن المساواة بين المواطنين التي هي مكون رئيس من مكونات الديمقراطية والتي تعود إلى الإجماع الشعبي، حيث المساواة والإجماع مطلبان لا غنى عنهما للديمقراطية، وهما غائبان عن نظام الدولة. فإسرائيل لم تسع يوما «إلى تحقيق المواطنة المتساوية بين العرب الفلسطينيين واليهود، كما لم تسع إلى الحصول على موافقة مواطنيها العرب على ما تقوم به من فرض أيديولوجي لدولة يهودية بالقوة» (ص١١٩).

ويصل الكاتب إلى أن إسرائيل ما هي إلا دولة إثنية ليست ديمقراطية إذ تترسخ في دستورها كل الامتيازات الخاصة بالجماعة المسيطرة، وذلك عبر «عدد من القوانين الأساسية الأكثر أهمية، من ضمنها قوانين العودة والمواطنة والقانون الأساس: الكنيست (الفقرة ٧أ) التي تعرف إسرائيل بأنها دولة الشعب اليهودي، وتحصر حق الترشح للانتخابات النيابية في أولئك الذين يقبلون بكون إسرائيل دولة الشعب اليهودي» (ص١٢٠).

وفي ضوء البقع السوداء في النظام الديمقراطي الإسرائيلي، فإن توصيف إسرائيل كدولة ديمقراطية إنما يهدف لإضفاء الشرعية على الوضع السياسي الحالي، «أكثر من الاستكشاف البحثي المسلّح بالدقة التجريبية أو السلامة المفاهيمية» (ص١٢٨).

وينتقل يفتاحئيل للحديث عن تشكيل النظام الإثني الإسرائيلي من منظور سياسي- جغرافي، وأهمية هذا المشروع للتهويد، ودوره في ازدياد اشتعال الصراع الصهيوني- الفلسطيني، ودوره في خلق مناطق مقسمة على امتداد الفضاء الاجتماعي، حيث «أعاد تشكيل العلاقات بين الطبقات الإثنية الأخرى، وأطلق عملية الأبارتهايد الزاحف» (ص١٦٤).

ويقول إنه على الرغم من أن عملية التهويد لا تستطيع توضيح كل جانب من جوانب العلاقات الإثنية والاجتماعية في فلسطين- إسرائيل، إلا أنها عامل رئيس تم تجاهله في أدبيات العلوم الاجتماعية.

ومن العوامل المركزية التي تسهم في فهم النظام الإسرائيلي، عامل «تعرية الخلفيات المؤسسية المعقدة التي تقدم نفسها على أنها متنوّرة ولكنها في الآن نفسه تعمل على تسهيل استمرار اضطهاد الجماعات المهمشة» (ص١٦٥)، ومن الواضح أن الدولة اليهودية وضعت أسسا قانونية وسياسية لها تسببت في خلق بنية مشوهة تبث صورة ديمقراطية ومستنيرة.

وما أن يثبت بناء في مكانه، فإنه «يتحول إلى عاكس لنفسه

يتناول الكاتب الكيفية التي تشكل فيها نظام الأراضي الإسرائيلي، ويركز على مشروع التهويد باعتباره حجر الزاوية في صياغة القوانين والسياسات. فنظام الأراضي يعمل على دعم المشروع القومي الإثني لتهويد الأرض، وتسهيل عملية توزيع الأراضي غير المتساوية بين الطبقات الإثنية اليهودية. وهو يناقش «أثر الانزياحات الليبرالية الجديدة في المجتمع الإسرائيلي، والذي دشن عملية الخصخصة الهادئة التي تم بموجبها إعادة تصنيف الأراضي العامة وإعادة تطويرها على نحو يخدم مصالح الفئات المهيمنة» (ص١٧٠)

ومجسد لصورته ومنطقه، فهو يبدو أنه قد حال دون أن يتعرف السكان إلى نتائج العملية التهويدية» (ص١٦٥).

ويطالب الكاتب الباحثين الإسرائيليين أن ينتقلوا إلى خارج الخطاب اليهودي الإسرائيلي، وأن يعملوا على تحليل النظام منهجيا بالمقارنة مع المبادئ الصحيحة للمواطنة المتساوية، والاستمرارية المجتمعية، والديمقراطية، والطريق إلى هذا الأمر يكون باستكشاف أسس الإثنوقراطية الإسرائيلية، كالأرض والثقافة اللذين يبحثهما الكاتب في فصلين كاملين.

أسس الإثنوقراطية الإسرائيلية- الأرض

يتناول الكاتب الكيفية التي تشكل فيها نظام الأراضي الإسرائيلي، ويركز على مشروع التهويد باعتباره حجر الزاوية في صياغة القوانين والسياسات. فنظام الأراضي يعمل على دعم المشروع القومي الإثني لتهويد الأرض، وتسهيل عملية توزيع الأراضي غير المتساوية بين الطبقات الإثنية اليهودية. وهو يناقش «أثر الانزياحات الليبرالية الجديدة في المجتمع الإسرائيلي، والذي دشن عملية الخصخصة الهادئة التي تم بموجبها إعادة تصنيف الأراضي العامة وإعادة تطويرها على نحو يخدم مصالح الفئات المهيمنة» (ص١٧٠)، وما أنتجه من تعبئة عامة شاركت فيها قطاعات عدة ضد نظام الأراضي. ويصل الكاتب في تحليله إلى وجود ثلاث مراحل لصناعة نظام الأراضي: تهويد الأراضي والتوزيع غير العادل للأراضي على الطبقات الإثنية اليهودية، والخصخصة الجزئية، وإعادة تصنيف الأراضي.

وأدت الخطوتان الأولى والثانية إلى زيادة الهيمنة اليهودية، وخلقت «اصطفافا طبقيا إثنيا قائما على فوارق عميقة بين مجموعات المؤسسين والمهاجرين والسكان الأصليين/ الغرباء» (ص١٩٨)، غير أن هذا النظام ومنذ السبعينيات، أخذ يواجه معارضة قوية من قبل الفلسطينيين ومن المزراحيم ومهاجرين يقطنون مناطق مهمشة.

ولكن المعارضة لم تكن متعاونة بعضها مع بعض، حيث ولدت من خارج الساحات السياسية، أو الإدارية التقليدية. وفي بعض المراحل تشكلت تحالفات اجتماعية سياسية جديدة، متجاوزة الخطوط الطبقية والمناطقية والإثنية، مثل التي حدثت ضد إعادة تنمية الأراضي الزراعية، ولكن المعارضة ما زالت في المهد، وإن إمكانية تشكل تحالفات أخرى من أجل إصلاح نظام الأراضي قائمة، ويمكن أن تؤدي «إلى تبلور أجندات مشتركة للعدل الاجتماعي بين قطاعات ومجموعات متباينة بحيث يؤدي ذلك إلى تآكل الهيمنة الكلية للمنطق الإثني وما تلاه مؤخرا من منطق نيو- ليبرالي» (ص١٩٩).

الثقافة- أثننة فلسطين/ أرض إسرائيل عبر الموسيقى الشعبية العبرية

تلعب الثقافة الشعبية دورا مؤثرا في تطبيع الوطن الأسطوري، وتقدم لشريحة واسعة من الشعب، ويتم توزيع الإنتاج الثقافي عبر وسائل الإعلام المختلفة بمساندة وكلاء. وتتواجد في عدة مجالات: الإعلام، والمدارس، والاحتفالات الوطنية..

والأغاني الوطنية والقومية توجد لدى أغلب الجماعات في العالم، وتم توثيقها منذ عهود الكتاب المقدس وعصور الإسبارطيين. وتتضمن ثيمات متكررة، كحب التضحية من أجل الوطن، وتعمل على خلق تضامن وكبرياء قائم على المجد القومي، وتمتاز بقدرتها على إثارة العواطف التي تخترق الزمان والمكان «وتترافق مع المشاعر الشبيهة بالدينية التي تظهر من خلال الأساطير على نحو «الأراضي المقدسة»، و«شعب الله المختار» أو «الحاجة التاريخية» للانخراط في معارك قومية» (ص٢٠٩).

وتساهم الأغاني في عملية خلق جماعة متخيلة ترتكز على فرضية الانتماء للأرض والشعب، أي خلق هوية أزلية وأصلية. فالغناء الجماعي في المناسبات المختلفة، يحدث تجربة مميزة بالمشاعر الودية والتجانس والتواصل وهي الخيوط الرابطة للأمة.

وتساهم الأغاني في عملية خلق جماعة متخيلة ترتكز على فرضية الانتماء للأرض والشعب، أي خلق هوية أزلية وأصلية. فالغناء الجماعي في المناسبات المختلفة، يحدث تجربة مميزة بالمشاعر الودية والتجانس والتواصل وهي الخيوط الرابطة للأمة. ولعبت الأغاني الوطنية الصهيونية دورا مهما في تهويد الوطن وخلق قومية يهودية. فالأغاني مأخوذة من الأساطير المؤسسة للصهيونية، ولكنها خلقت أيضا أساطيرها القومية الجديدة.

ولعبت الأغاني الوطنيــة الصهيونية دورا مهما في تهويد الوطن وخلق قومية يهودية، فالأغاني مأخوذة من الأســاطير المؤسســة للصهيونيــة، ولكنها خلقت أيضا أســاطيرها القومية الجديدة. فالاهتمام المتواصل للأغاني بالرواية القومية يظهر أن هذه الأغاني تســتقي كثيرا من المبادئ الصهيونية، ومنها «العودة إلى الأرض بعد ألفي عام من الشتات» و«استيطان الأراضي الفارغة» وغيرها.

وهذا يعني أن الثيمات الرئيسة زرعت في الأرض مع بداية بذر البذور، «مع عمليات البناء والاســتيطان وفي جمال الفضاء الآخذ في التغيّر كما تراه العيون الصهيونية التي تحب الوطن ولا تشبع منه» (ص٢١١-٢١٢)، وهكذا تحولت الأغنية العبرية إلى رمز وطني.

وعندما اكتشــف المهاجرون اليهود أن فلسطين ليست فارغة، بل مأهولة بالســكان منذ آلاف الســنين، وهؤلاء يعتبرون الأرض إرثهم التاريخي، كان هذا الأمر واضحا في الأغاني التي تعاملت معه بأســاليب متنوعة، فهذا الشاعر ش. تشيرنيحوفسكي يصور العربي على أن وجوده مؤقت، فهو من ســكان الخيام، فيقول في قصيدة «الظلال تتمدد»:

«حتى القبر
على الرغم من أن يوم الخلاص يتأخر
تقدم خطوة فخطوة
لا تيأس يا سجين الأمل:
فشمسنا سوف تشرق لاحقا
على الأردن والشارون
حيث يخيم العرب
هذه الأرض ستكون لنا!
وتكون أنت بين البنائين!» (ص٢١٥)

وكما هو ملاحظ فإن الفعل الرئيس في الموسيقى الشعبية هو إهمال العربي والتركيز على إيجابية الاســتيطان من أجل إحياء القومية الترابية اليهودية.

التخطيط المكاني ونظام الفصل

ويتطــرق الكاتب إلى قضية مهمة هي التخطيط المكاني ونظام الفصل، ودور كل من آرييه شــارون[٢] وأريئيل شــارون[٣] في ذلك، فهما يمثلان تاريخ التخطيط المكاني الإسرائيلي ولهما تأثير كبير في الجغرافيات السياســية والقانونية لإسرائيل- فلسطين، وذلك من خلال «تشكيلهما أنماط الاستعمار اليهودي المدني والعسكري، وإقامــة العلاقــات الإثنية والطبقية، وابتــكار الاقتصاد المكاني، وبالتالــي تحقيق الهيمنة المكانية» (ص٢٤٧). وعلى الرغم من أن الشارونين بينهما اختلافات في توجهاتهما السياسية والمهنية، إلا أنهما اعتنقا استراتيجيتين مكانيتين متماثلتين ويمكن اعتبارهما استراتيجية، تتلخص بمختصر هو مجموع الحروف الأولى لست كلمات هي: «اســتيطان، أمن، توســع، إثنية، سيطرة، تسويق» (ص٢٤٧). وأعطت هذه الإستراتيجية إطارا تخطيطيا بعيد المدى من أجل تهويد إسرائيل/ فلسطين.

ويتحدث الكاتب عن بدو النقب كنموذج استعماري، حيث يلقي الضوء على أبعاد ثلاثة ضمن هذا النموذج: المجتمع الاستيطاني، المجتمع الأصلي، المنطقة الرمادية.

ويقول يفتاحئيل إنه يمكن عمل مقارنة بين التجربة البدوية في بئر الســبع وبين مصاعب السكان الأصليين الذين يسيرون نحو التحضر في مناطق كثيرة في جنوب العالم مثل: آســيا وإفريقيا والشرق الأوسط..

التخطيط لعاصمة ثنائية القومية في أورشليم / القدس- نحو ثنائية قومية اتحادية

يناقــش الكاتب بإســهاب قضية القــدس، ويتطرق إلى الحل الأمثل وفق وجهة نظره، ويقول إن الصراع الجغرافي المحتدم حول القدس يمتاز بالتعقيد، لأنه صراع على الأفكار والصور والتخيلات. فالقدس تشــكل مفصل الصراع بين الصهيونيين والفلسطينيين،

ويبين ما جرى ويجري للمدينة من نتائج النظام الإثنوقراطي الإسرائيلي السياسية والمادية. كما أنها تشكل المركز القومي لكل من طرفي النزاع «وتضم طبقات عميقة من معاني وتطلعات وكبرياء الشعبين، بحيث تحولت إلى بقرة مقدسة حقيقية» (ص٣٥١).

ويقترح أن تصبح القدس عاصمة ثنائية القومية، لأن ذلك سيساعد في تجسيد التطلعات والهويات الإثنية القومية للشعبين. ويقول إنه يعي المشاق المرتبطة بهذا الحل، إلا أنه يعتقد أن التحول من النظام الإثنوقراطي إلى التعايش المتساوي محتمل، بل ضروري، ولكن الأمر يتطلب «تحولا رئيسا من جانب صناع السياسة، وربما ظهور قيادة شجاعة جديدة» (ص٣٦٩)، إذ قد يؤدي ذلك في النهاية إلى قيام مدينة موحدة، توافق على ما جاءت به النصوص المقدسة بالنسبة لوصف القدس، بأنها مدينة السلام، وتشكل بذلك نموذجا يحتذى لبقية إسرائيل/ فلسطين.

القومية الثنائية التدريجية

يتناول المؤلف في الفصل الأخير سيناريوهات ستة تدعو إليها الجماعات المتصارعة، باعتبارها المستقبل الممكن لليهود والفلسطينيين وهي: ترسيخ الاحتلال، دولتان إثنيتان، إسرائيل الكبرى، فلسطين الكبرى، دولة واحدة ثنائية القومية، وأخيرا القومية الثنائية التدريجية، والتي يتبناها الكاتب، حيث تشكل حلا مرحليا للصراع، تبدأ بترتيب أقرب إلى الدولتين، و «يتحرك نحو إقامة أطر لإدارة الأرض الإسرائيلية/ الفلسطينية الصغيرة المشتركة، ولفترة من الوقت تبلغ فترة جيل كامل (أي نحو ٢٥–٣٥ عاما)» (ص٣٧٨)، حيث بعد مرور الفترة الزمنية المقترحة، وتوقف العنف وتبلور الوعي بالتعايش السلمي، تكون الخطوة النهائية هي إقامة اتحاد كونفيدرالي، أو فيدرالي شديد المركزية. ومن المأمول أن يؤدي ذلك إلى حماية حقوق الشعبين في تقرير المصير.

إن ما يطرحه الكاتب هو مخطط بهدف إثارة النقاش من أجل الوصول إلى الحل الأمثل لكي تتخلص إسرائيل من حالة مأزومة ومستعصية عبر الصراع الذي لا ينتهي ضد الجماعات الإثنية والأقليات، وكي يسمح للفلسطينيين بالتخلص من الاحتلال والاستقلال.

خاتمة

لا شك أن الكتاب مهم، ويستحق القراءة المتأنية، لما فيه من بحث معمق للصراع الإسرائيلي– الفلسطيني، من وجهة نظر الباحثين الإسرائيليين الجدد.

ونحن كفلسطينيين يمكننا أن نجادل ونحاجج الكثير من الآراء والأفكار الواردة في الكتاب، وخصوصا حول المقاومة الفلسطينية التي ينعتها بالإرهاب، ووصف إجراءات الاحتلال بالقتل والاستيلاء والطرد بالإجراءات غير القانونية، وحديثه عن المستوطنات الإسرائيلية في قلب الجسد الفلسطيني في الضفة على أنها ستبقى تحت السيطرة الاستعمارية.

لكن كما يقول مقدم الكتاب، الباحث أنطوان شلحت، لا يجوز أن نهمل حقيقة «أن تشخيصه للحالة السياسية الراهنة من خلال وضعها وسط الجغرافية السياسية المتغيرة لإسرائيل /فلسطين تحت وطأة ما أقدم عليه النظام الإثنوقراطي الإسرائيلي على مرّ الأعوام الفائتة، يعتبر تشخيصا مخصوصا جدا» (ص١٣).

كما أنه يفتح الطريق إلى آفاق للتفكير المغاير، وكل ذلك من أجل وضع حد للاحتلال ولما يتعرض له الشعب الفلسطيني، والسماح له بتقرير مصيره.

---

١. مقولة للمفكر اليهودي ماكس نورداو.
٢. مهندس مشروع استعماري داخلي واسع خلال السنوات التي أعقبت قيام الدولة الإسرائيلية، ينتمي إلى الجناح اليساري من حزب المبام.
٣. جنرال وسياسي، انتمى إلى الحزب اليميني الليكود قبل أن ينشق ويشكل حزب كاديما.